المحلية الصباح
العدد 3022 - السنة العاشرة
الأربعاء 4 رجب 1439 - الموافق 21 مارس 2018
Wednesday 21 March 2018 - No.3022 - 10th Year

الغانم يهنئ نظيره في الجمهورية التونسية بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية الشقيقة محمد الناصر وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

افتتحت ورشة عمل بعنوان «إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية والشفافية»

«نزاهة»: حريصون على مشاركة مؤسسات الدولة في وضع خطط مكافحة الفساد

جانب من الورشة

الحضور اثناء الورشة

■ الهاجري: الإستراتيجية تعمل على تحقيق الرؤية السامية بجعل الكويت مركزاً مالياً واقتصادياً

■ الشمري: الكويت تعمل على تطبيق معايير النزاهة في جميع أجهزة الدولة بما يسهم في تحسين ترتيب البلاد

أكد نائب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) المستشار رياض الهاجري امس حرص الهيئة على مشاركة مؤسسات الدولة لوضع خطط لمكافحة الفساد.

جاء ذلك في كلمة القاها الهاجري بافتتاح ورشة عمل بعنوان (اعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) التي تنظمها (نزاهة) بمشاركة الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ومكتب الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف تطوير تطبيق الخطة الاستراتيجية ل(نزاهة).

وقال الهاجري إن (نزاهة) بذلت جهودا مضاعفة عبر مجلس امنائها لاعداد الاستراتيجية بالتواصل مع جهات دولية وأممية وخاصة لضمان خروجها بصورة مناسبة.

وبين أن الهيئة شكلت لجنة من اعضاء مجلس امناء والقطاع المختص لوضع الالية المناسبة لهذه الاستراتيجية والشروط المرجعية التي تكفل تنفيذها.

وأضاف أن جهود اللجنة أسفرت عن عقد شراكة مع كل من الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ومكتب الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال وثيقة الدعم المؤسسي التي ابرمت في 13 ديسمبر 2017 موضحا أن الوثيقة وضعت اللبنات الاولى والفعلية لإنجاز مشروع الاستراتيجية.

وذكر الهاجري أن تفعيل الاستراتيجية سيسهم بقوة في ابراز الجهود الوطنية بمجال مكافحة الفساد بما سينعكس بصورة افضل على الكويت أمام المجتمع الدولي ويجعلها من الدول الرائدة في مكافحة الفساد.

وأفاد بأن الاستراتيجية من شأنها تحقيق الرؤية الأميرية السامية التي تهدف الى جعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا عبر تهيئة البيئة المناسبة التي تتسم بالشفافية وتكون قادرة على جذب الاستثمارات الاجنبية وتحفز الاستثمارات الوطنية.

من جانبه قال الامين العام المساعد للدعم الاستشاري التنموي في الامانة العامة للتخطيط والتنمية طلال الشمري في كلمة ممثلة إن الكويت تولي أهمية كبرى لقواعد الحوكمة لمكافحة الفساد وتعزز مبادئ الشفافية.

وأضاف الشمري أن الكويت تعمل على تطبيق معايير النزاهة في جميع أجهزة الدولة بما يسهم في تحسين ترتيب البلاد في مؤشرات مدركات الفساد.

وأوضح أن هذه الورشة تسعى الى دعم القدرات المؤسسية والتشغيلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد لتطوير الاستراتيجية بصورة ملموسة وعملية قابلة لتحقيق محاربة الفساد وبناء مجتمع مزدهر قادر على تحقيق الالتزامات الوطنية والاممية.

وذكر أن ركائز خطة التنمية في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة تتم عبر عدد من السياسات منها تعميم القواعد والاخلاقيات بالإدارة العامة في الجهات الحكومية لتحفيز الابداع والتميز ووضع اليات تنظم تعيين وترقية القيادات العليا بالقطاع الحكومي على أسس الجدارة والكفاءة.

وأضاف أن من أهداف وسياسات خطة التنمية ايضا التقييم الدوري لمستوى الشفافية بالقطاع الحكومي بالتعاون مع الجهات المعنية في مكافحة الفساد والاجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني ذات صلة.

وأعرب عن أمله بان تثمر هذه الورشة نتائج تعود بالإيجاب على تعزيز قدرات المهارات والإمكانات الخاصة ب(نزاهة) لتمكنها من تاسيس نظام متطور ضد الفساد.

القرار يدخل حيز التنفيذ في 18 أبريل تزامناً مع الذكرى الـ25 للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين

«الخارجية»: تأشيرة الكويتيين إلى أوكرانيا عبر المطار

■ الخبيزي: زيارة الرئيس بوروشينكو حققت العديد من النتائج التي تصب في مصلحة الجانبين

■ البلدان وقعا على ثلاث اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجال العسكري والشباب والبحث العلمي

وليد الخبيزي

قال مساعد وزير الخارجية لشؤون اوروبا السفير وليد الخبيزي امس الاول ان الكويت واوكرانيا اتفقتا على تسهيل إجراءات السفر لمواطني البلدين من خلال الحصول على تاشيرة الدخول عبر المطارات او المنافذ الحدودية.

واضاف الخبيزي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب ختام اعمال الزيارة الرسمية للرئيس الاوكراني بيترو بوروشينكو الى البلاد ان هذا القرار سوف يدخل حيز التنفيذ في 18 من ابريل المقبل والذي يتزامن مع الذكرى ال25 لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

واكد ان زيارة الرئيس بوروشينكو إلى البلاد حققت العديد من النتائج التي تصب في مصلحة تعزيز العلاقات بين البلدين ومجالات التعاون المشترك مضيفا ان الزيارة سوف تفتح الباب امام مزيد من التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات لتعزيز المصالح المتبادلة بما يحقق طموحات وتطلعات الشعبين الصديقين. واوضح ان الجانبين وقعا على ثلاث اتفاقيات ومذكرات تفاهم حول التعاون في المجال العسكري ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشباب والرياضة بالاضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون العلمي بين معهد الكويت للابحاث العلمية والاكاديمية الوطنية للعلوم في أوكرانيا.

واشار الى ان الوفد المرافق للرئيس بوروشينكو ضم عددا من الوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة الاوكرانية مما يعكس حجم الاهتمام الذي يوليه الجانبان لتقوية اواصر الصداقة بين البلدين وتوسيع افاق التعاون المستقبلي.

وقال الخبيزي ان الجانبين بحثا سبل توسيع القاعدة الاستثمارية الكويتية في اوكرانيا فضلا عن تنشيط التبادل التجاري والارتقاء بمعدله بما يتناسب مع امكانات البلدين.

واضاف انه تم الاتفاق على عقد الدورة التالية للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بالاضافة الى التطرق لأهمية النشاط الإنمائي من خلال مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تمويل المشاريع الحيوية في اوكرانيا.

وذكر ان الجانبين بحثا ايضا تشجيع التعاون العلمي والثقافي والأنشطة الأكاديمية في البلدين من خلال تبادل الخبرات واقامة الفعاليات المشتركة

خلال جولة لوسائل الاعلام داخل الفرقاطة «كارلو مارغوتيني»

السفير الإيطالي: تربطنا بالكويت علاقات سياسية وعسكرية متينة

أكد السفير الإيطالي لدى الكويت جيوسيبي سكونياميغليو امس ان البلدين يتمتعان بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مهمة ومتينة.

وأكد سكونياميغليو في تصريح للصحفيين خلال جولة لوسائل الاعلام داخل الفرقاطة الايطالية (كارلو مارغوتيني) الراسية على رصيف ميناء الشويخ ان بلاده تواقة الى الحفاظ على صلات وثيقة بالدول الخليجية ولا سيما الكويت.

وأشار الى ان ايطاليا اطلقت حملة بحرية لحماية مصالحها الوطنية ومن ضمنها التواصل مع دول الخليج العربي ومع المنطقة العربية الاوسع لافتا الى ان زيارة الفرقاطة الإيطالية تندرج في هذا الإطار.

ووصلت الفرقاطة (كارلو مارغوتيني) الى ميناء الشويخ يوم الجمعة الماضي وهي ستكمل رحلتها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

طالبت بمحاسبة المسؤول عن استهداف المدنيين بأي شكل كان سواء بغارات جوية أو بقصف مدفعي

الكويت: الأعمال القتالية في سوريا فاقت الوصف و«الهروب» أصبح خيار الشعب الوحيد

■ العتيبي: مجلس الأمن لم يتمكن من الحفاظ على إحدى أهم أدواته للمحاسبة وهي آلية التحقيق المشتركة

■ الوضع في سوريا يشجع على الإفلات من العقاب ولم يعد هناك ما يردع مرتكبي الجرائم عن انتهاكاتهم للقانون

■ الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تنفرج إلا عبر الحل السياسي الشامل

السفير منصور العتيبي أثناء جلسة مجلس الأمن

نيويورك -كونا- اكدت الكويت ادانتها كافة الأعمال القتالية في سوريا وتطالب بوقفها بموجب القرار 2401 ومحاسبة المسؤول عن استهداف المدنيين بأي شكل كان سواء بغارات جوية أو بقصف مدفعي بسلاح كيماوي أو باختطاف قسري أو قتل عمد.

جاء ذلك في كلمة الكويت والتي القاها المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي مساء امس الاول في اجتماع مجلس الامن غير الرسمي "بصيغة اريا" بشأن حالة حقوق الانسان في سوريا.

وقال العتيبي "هذا المشهد الذي نتواصل فيه المآسي التي يعجز العقل البشري عن تصورها على ما يرتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان فاقت حد الوصف في ظل استمرار كافة أطراف النزاع باستخدام جميع أنواع الاسلحة الثقيلة والمحرمة دوليا لتستمر آلية القتل حتى الآن بحصد ما لا يقل عن 400 الف قتيل منهم نساء واطفال".

واضاف العتيبي ان "ما تشهده سوريا من هجرة كثيفة لأبنائها جعل شعبها يصبح أكبر مجتمع للاجئين في العالم حيث لم يترك لهذا الشعب غير خيار واحد وهو الهروب بعد أن شاهد منازله تهدم وجيرانه يقتلون وأحبائه يختفون عن الأنظار".

واوضح العتيبي انه "منذ بداية هذا النزاع تعالت النداءات الدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا وبالفعل كانت هناك محاولات عديدة سواء من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن ونجحت تلك المحاولات بتاسيس الآليات الدولية المناسبة لتحقيق ذلك الهدف إلا أن التراجع الكبير في هذا الأمر جاء ومع الأسف الشديد من مجلس الأمن".

وبين ان "مجلس الامن لم يتمكن في شهر نوفمبر الماضي من الحفاظ على إحدى أهم أدواته للمحاسبة في سوريا وهي آلية التحقيق المشتركة التي كانت لها الصلاحية في تحديد الطرف المسؤول عن ارتكاب جرائم باستخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري". واضاف العتيبي ان تلك الممارسات لا تزال مستمرة مع كل أسف في ظل غياب مخيف للعدالة حيث اصبح الوضع في سوريا يشجع على الإفلات من العقاب ولم يعد هناك ما يردع مرتكبي الجرائم عن انتهاكاتهم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

واكد العتيبي ان "المسؤول عن استهداف المرافق المدنية والصحية وسقوط المئات من الضحايا بشكل يومي من الأطفال والنساء والشيوخ يجب أن يحاسب عن الجرائم التي ترتكب وترقى الى جرائم حرب".

واعرب عن دعمه عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق ومقاضاة المسؤولين عن أكثر الجرائم خطورة وفق القانون الدولي والمرتكبة في سوريا متطلعا الى نتائج تقريرها الأول في هذا الشأن بتاريخ 17 ابريل المقبل في الجمعية العامة.

وقال العتيبي "استمعنا الأسبوع الماضي إلى إحاطتين مهمتين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص حول تطورات الأوضاع في سوريا وقد أكدا بدورهما على أهمية التنفيذ الكامل للقرار 2401 الذي يهدف بشكل أساسي لتوقف إطلاق النار لمدة 30 يوما على الأقل في كافة المناطق السورية".

واكد أهمية العمل على تيسير وصول المساعدات الإنسانية لكافة المناطق صعبة الوصول والمناطق المحاصرة مع المطالبة بانهاء حصارها بشكل فوري.

وأوضح العتيبي ان "قائمة أحكام القرار 2401 طويلة وفي حال التزام الأطراف في تنفيذها فإننا سنشهد تحسنا ملحوظا في الأوضاع لكننا مع كل ذلك نجدد قناعاتنا وموقفنا بأنه لا حل عسكري في سوريا وإن العملية السياسية يجب أن ترتكز على أساس بيان جنيف الأول وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن 2254". واكد أهمية محادثات جنيف برعاية الأمم المتحدة التي تعتبر المحفل الرئيسي لأي تسوية سلمية تحقق انتقالا إلى واقع سياسي تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري ويحافظ على وحدة واستقلال سوريا وسيادتها ويحقق طموحات الشعب المشروعة

ومن جانب اخر اكدت الكويت ان الازمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تنفرج الا عبر الحل السياسي الشامل واستمرار بذل الجهود لتكريس تدابير إعادة الثقة وإجراء الانتخابات الرئاسية بموعدها ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واعرب العتيبي عن ترحيبه بالتدابير والإجراءات التي تقوم بها حكومة الكونغو حاليا استعدادا لاجراء الانتخابات الثلاث الرئاسية والتشريعية والبلدية في الموعد المحدد لها حسب الرزنامة الانتخابية بتاريخ 23 ديسمبر 2018.

وقال "لا نتمنى الانتظار الى ذلك الحين في سبيل رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الكونغولي خاصة ان الحالة الإنسانية باتت تصنف من قبل المنظمات الاغاثية كواحدة من الأسوأ بين دول العالم".

واشار الى ان الوضع الإنساني في الكونغو يمثل "أهمية بالنسبة لأولوياتنا نظرا لحجم الكارثة الإنسانية التي أمامنا فنحن نؤكد على الدوام وفي شتى القضايا التي يناقشها مجلس الأمن أن أكثر ما يثير قلقنا لأي موضوع يطرح للنقاش في المجلس هو حجم المعاناة الإنسانية التي ترتبط به ارتباطا مباشرا".

وأضاف ان هذه المعاناة معظمها يأتي نتيجة تجاذبات سياسية ونبعاتها غالبا ما تكون تهديدا لحياة المدنيين ونقصا حادا في المواد الغذائية والصحية وانخفاضا في مستويات الأمن.

وتابع قائلا "إن المماطلة في تنفيذ الاتفاق السياسي الذي وقع في 31 ديسمبر 2016 من قبل الأطراف المعنية تبعاته هي ما نراه اليوم من عدم استقرار أمني وتدهور حاد للأوضاع الإنسانية فالصراع الدائر بين الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية والذي ازدادت حدته خلال العامين الماضيين خاصة في المناطق الشرقية للكونغو قد وصل إلى مستويات مثيرة للقلق". ولفت الى ان الصراع ساهم بدوره وبشكل مباشر في تفاقم الأزمة الإنسانية إلى أن وصلت لمستويات كارثية في بعض مناطق الكونغو حسب ما وصفتها تقارير المنظمات الدولية.

وبين العتيبي انه بوجود 13 مليون مواطن كونغولي يعتمدون على المساعدات الإنسانية كمصدر رزق أساسي للبقاء على قيد الحياة بزيادة قدرها 50 بالمئة عن عام 2017 و7ر7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير بزيادة قدرها 30 بالمئة في عام واحد وأكثر من مليوني طفل يعانون بشدة من سوء التغذية فمن غير المستغرب أن توصف الأوضاع الإنسانية بالكارثية.

ورأى أنه "إذا عدنا إلى الماضي القريب لعام 2017 كان هناك ما يقارب 2ر2 مليون نازح جديد داخليا في مختلف الأراضي الكونغولية وصل إجماليهم داخليا فقط الآن إلى 4ر5 مليون شخص وهو عدد يعتبر الأكبر بالنسبة لمعاناة النازحين داخليا في قارة افريقيا فضلا عن لجوء 680 الف مواطن كونغولي إلى البلدان المجاورة نتيجة الانتهاكات الواضحة لحالة حقوق الإنسان.

واعرب عن تطلعه لمخرجات المؤتمر الإنساني رفيع المستوى الذي سيستضيفه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتنظيم من هولندا ودولة الإمارات العربية المتحدة وإدارة عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية في جنيف لجمع المساعدات المالية كاستجابة للأوضاع الإنسانية في الكونغو والذي سيعقد بتاريخ 13 ابريل القادم. وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو والتي من المقرر أن تنتهي ولايتها مع نهاية الشهر الجاري أكد العتيبي على "أهمية تمديد ولايتها لمدة عام قادم ودعم جهود العاملين فيها لما تشكله من عامل هام للحكومة الكونغولية خلال التحضير للمرحلة السياسية القادمة".

وشدد على ضرورة استمرار التنسيق بين الحكومة الكونغولية والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم الاستقرار السياسي الذي يعد العامل الرئيسي لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الكونغولي.